

على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الجزائر في مكافحة الفساد إلا أنه يبقى المستند إلى أن
أنها أصبحت أكثر حدة، فالجزائر لا زالت تحتل مرتبة متأخرة بين دول العالم في مؤشر مدركات الفساد،
حيث تشير الدرجات المتدنية التي حصلت عليها الجزائر إلى أنها من بين الدول المتأخرة في مجال ضبط الفساد
وبالتالي تعتبر بيئة خصبة لنمو مختلف أشكال الفساد بها. وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي:

تطور مؤشرات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

الرتبة	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106
--------	-----	-----	-----	----	-----	----	-----	-----	-----	-----

الملاحظ من الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لم يسبق له أن نزل من الترتيب 88 وهو مؤشر خطير، ذلك أنه بهذه الطريقة فإن الجزائر تصنف في خانة قريب من فاسد جدا. هذه الوضعية تعني أن الممارسات الفاسدة في الإدارات المختلفة لا تزال على حالها، وهذا يدل على قصور آليات مكافحة القانونية والإجرائية الحالية عن احتواء هذه الظاهرة، والراجع أن الأسباب التي تقف وراء ذلك عديدة ومتعددة، ولعل أهمها ما يلي:

- غياب الإرادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد وذلك لتورط الكثير من كبار المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال النافذين أو لانها تمس بمصالحهم أو بمصالح أقاربهم أو معارفهم.

- اتساع البوة بين القوانين والتشريعات وتطبيقها في الواقع العملي، فمعدل القوانين والإجراءات لا تزال حبر على ورق كما أن أجهزة مكافحة ليست إلا مجرد هياكل بلا روح:

- محدودية الدور الذي تلعبه الهيئات المختصة وغير المختصة في قمع الفساد والذي يقتصر دورها في أحسن الأحوال على رفع التقارير الى العليا دون إمكانية المتابعة لا إداريا ولا قضائيا نظرا محدودية صلاحياتها ولعدم استقلاليتها عن الوصاية.